المحور الرابع: نموذج لجغرافيا الاقتصادية الزراعية

تعد البيئة المعتدلة أكبر البيئات الجغرافية في إنتاج المحاصيل الزراعية، حيث تضم عددا من الأقاليم المناخية فيما بين درجة عرض 40° تقريبا والدائرة القطبية شمالا وجنوبا، ويعيش في هذه البيئة أكثر من ½ سكان العالم وتتركز بها معظم الدول المتقدمة في الإنتاج الاقتصادي في العالم.

والنموذج الذي سوف نحاول تقديمه بالنسبة لجغرافية الاقتصادية الزراعية هو الجغرافيا الاقتصادية للقمح.

يعد القمح أهم أنواع الحبوب الغذائية للإنسان، وقد عرف منذ زمن بعيد ويرى بعض الكتاب أن موطنه الأصلي آسيا الصغرى أو سفوح جبال القوقاز، إلا أن أقدم مناطق زراعته كان في إقليم الشرق الأوسط حيث كان القمح أساس نشأة حضارات قديمة راقية مثل الحضارة المصرية في وادي النيل وحضارتي بابل وآشور في أراضي ما بين النهرين.

والقمح أكثر أنواع الحبوب الغذائية انتشارا حيث تمتد زراعته في نصف الكرة الشمالي من شمال هضبة الدكن في شبه القارة الهندية إلى جنوب فنلندا في العالم القديم ، ومن ولاية تكساس في جنوب الو.م.أ إلى نهري Red و Peace في ولاية برتا في كندا، ويرجع هذا الانتشار الواسع إلى تعدد أنواع القمح الملائمة مع البيئات المختلفة التي يضمها الامتداد المذكور.

1- الإنتاج العالمي للقمح:

بالرغم من أن هناك حدودا تضاريسية ومناخية وعوامل مرتبطة بالتربة تحد من زراعة القمح في العالم، إلا أن القمح يزرع في دول متعددة في الأقاليم المعتدلة الدفيئة والباردة سواء للاستهلاك المحلي أو للتجارة العالمية، ومن بين الدول الرئيسية المنتجة للقمح هناك عدد كبير منها ينتج القمح للاستهلاك المحلي ولا يشكل إنتاجها أهمية في التجارة العالمية، ومن بين هذه الدول :

ايطاليا، الهند والصين.

2- تجارة القمح الدولية:

يتميز إنتاج القمح بأنه قسمة بين مزارع الاكتفاء الذاتي ومزارع الحبوب التجارية، وتنتشر زراعة القمح التجارية في الولايات المتحدة وكندا والأرجنتين واستراليا وروسيا، وهذه الدول تنتج بغرض التجارة، وعلى الرغم بأن زراعة القمح التجارية بدأت منذ القرن 19 غلا أنها ازدادت خلال القرن العشرين، ومثال على ذلك أن روسيا كانت الدولة الوحيدة التي تصدر كميات كبيرة من القمح قبل سنة 1914، إلا أنه طرأت متغيرات جديدة في القرن العشرين شجعت على ازدهار زراعة القمح التجارية، ومنها تكثيف التصنيع منذ بداية القرن العشرين في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي أدى إلى اتساع الأسواق الاستهلاكية للقمح ولغيره من المحاصيل، إضافة إلى ذلك أن مزارع القمح التجارية تتميز بكبر حجمها، ومن ثم يضمن صاحبها عائدا ضخما منها فشجعه هذا التحول من الرعي إلى زراعة القمح التجارية، وفوق كل هذا عملت الحكومات بطرق كثيرة مختلفة على تشجيع توسيع مساحات القمح وزيادة إنتاجه، فروسيا عملت على توسيع زراعة القمح بها منذ الخمسينات حيث أضافت أكثر من 100 مليون هكتار جديدة لزراعته، وتزايد إنتاج القمح في الولايات المتحدة منذ الخمسينيات أيضا وزاد عن حاجة الأسواق فتدخلت الحكومة منذ سنة 1954 لتحد من فائضه بطرق مختلفة.

لم يدخل القمح في التجارة الدولية إلا بعد سنة 1870 بعد أن توسعت زراعته في أمريكا الشمالية والأرجنتين وروسيا واستراليا، وفي ذلك الوقت كانت الثورة الصناعية قد حدثت وصاحبتها ثورة ديموغرافية ومن ثم ازداد الطلب على القمح الأمر الذي شجع على توسع زراعته بالمناطق السابقة، وهذه المناطق الحديثة في زراعة القمح هي التي تحتكر تجارته في الوقت الحاضر. وقد أصبح القمح من أوسع المحاصيل انتشارا في التجارة الدولية، وهو يدخلها بنسبة 32.3 % من إنتاجه العالمي.

وينتظر أن يطرأ تغيير على مناطق تصدير القمح الرئيسية مثل كندا واستراليا والأرجنتين والولايات المتحدة، وذلك عندما يزداد عدد سكان هذه الدول، ويرتفع مستوى معيشتهم أكثر الأمر الذي يعمل على زيادة استهلاكهم من القمح وبذلك لا يتبقى لديهم إلا فائض صغير لتصديره، ويلاحظ أن الولايات المتحدة كانت تصدر كميات كبيرة من القمح، ولكن أخذت هذه الكميات تتناقص بتدريج مع تزايد عدد السكان وارتفاع مستوى المعيشة، ومن جهة أخرى لابد وأن تزداد تجارة القمح وتزدهر لنفس الأسباب

فكلما ازداد عدد السكان العالم وارتفع مستوى معيشتهم زاد الطلب على القمح الأمر الذي يحتم توسيع تجارته، ومن ثم لابد من توسيع زراعة القمح في مناطق جديدة لا تزرعه حاليا، وينتظرا أيضا أن تزداد إنتاجية المساحة المزروعة نظرا للتقدم العلمي والتقني ومن ثم يزداد إنتاج القمح لمواجهة الطلب المتزايد عليه في التجارة الدولية.

ولقد أصبحت تجارة القمح الدولية محل اهتمام الكثير من الدول العالم لأنها من المحاصيل التي تدخل التجارة الدولية كميات كبيرة ويزداد الطلب عليه باستمرار وقد وقعت الدول المصدرة والمستوردة للقمح اتفاقية القمح في ربيع سنة 1949 ضمت هذه الاتفاقية 45 دولة مستوردة و05 دول مصدرة هي: الو.م.أ، كندا، أستراليا، الأرجنتين، فرنسا؛ وظلت هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة أربع سنوات لمعالجة مسائل الفائض والمخزون والأسعار، وتحدد الاتفاقية حدا أقصى وحدا أدنى لسعر بيع الطن من القمح بالدولار حتى تضمن حالة من الاستقرار في السوق الدولي للقمح، ونصت الاتفاقية على أن تتعهد الدول المصدرة بتوريد حصة معينة من القمح كل سنة، وحددت لكل مستورد كمية معينة، وضمن الحد الأقصى للسعر المربح للدول المصدرة إذا ما أرغمت على الوفاء بالتزامها، وإذا ارتفعت الأسعار عن الحد الأقصى الذي حدته الاتفاقية فإن المصدرة تلتزم بيع حصة معينة بثمن لا يجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه، ولم تفرض الاتفاقية التزامات مماثلة على الدول المستوردة إذا انخفضت الأسعار العالمية عن الحد الأدنى الذي حددته الاتفاقية، وتعطي هذه الاتفاقية صورة للدول المصدرة والمستوردة عن حالة الطلب على القمح في الأسواق الخارجية في الأربع سنوات القادمة وكذلك الإنتاج والفائض، ورفض كل من الاتحاد السوفياتي سابقا والأرجنتين دخول الاتفاقية لأن الأول طالب بكميات كبيرة من ألازم، والثانية طالبة بأسعار أعلى، ولو أنها دخلت الاتفاقية عندما انهار إنتاجها سنة 1952 وظهرت في قائمة الدول المستوردة للقمح، وانسحبت انجلترا من الاتفاقية سنة 1953 لأنها كانت تستطيع آنذاك أن تشتري القمح من السوق الحرة بأسعار تقل عن أسعار الاتفاقية، ولكن دخلتها بعد أن ارتفعت الأسعار في السوق الحرة.

وتجددت اتفاقية القمح سبع مرات كانت أخرها عام 1981، وتم الاتفاق في سنة 1980 عى أهداف تجارة القمح الدولية التي تتلخص في ضمان الإمدادات للدول المستوردة، والمساهمة في استقرار السوق الدولية، وتحقيق االمن الغذائي العالمي من خلال تكوين محزونات احتياطية وطنية والإفراج عنها عند بلوغ الأسعار مستويات محددة، ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن حجم المخزونات وتوزيعها بين

الدول، ولا على حدود الأسعار اللازمة لطرح المخزون في الأسواق نتيجة لعدم إلى اتفاقية جديدة لتجارة القمح الدولية.

ويلاحظ على تجارة القمح الدولية أن بعض الدول تظهر في قائمة كل من الصادرات والواردات نظرا لأنها تنتج مثلا القمح اللين بكميات كبيرة لدرجة تبقي فائض للتصدير، في حين أنه ينقصها القمح الصلب الذي تستورده لسد حاجة الاستهلاك.

وتحتكر كل من الولايات المتحدة وكندا والأرجنتين، نحو 42.4 % من صادرات القمح الدولية، وإذ أضيفت أستراليا يرتفع نصيب الأربع إلى أكثر من نصف صادرات القمح في العالم، ولا تساهم الدول المتخلفة بشيء في صادرات القمح الدولية،

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي أولى الدول المصدرة للقمح، وتساهم بأكثر من خمس صادرات القمح، وعلى الرغم من توسع الصادر من القمح منها غلا أنها لم تستطيع أن تتخلص من الفائض المتراكم لديها، وتشتري الولايات المتحدة القمح من المزارع الأمريكية بأسعار أقل متحملة الخسارة،

وتعتبر كندا ثاني دولة في تصدير القمح وأستراليا الثالثة والأرجنتين الرابعة وروسيا الخامسة والهند السادسة وفرنسا السابعة.

أما فيما يخص واردات القمح فإن قارة أوربا وحدها تستورد خمس واردات القمح الدولية، وتأتي انجلترا وهولندا وسويسرا والنمسا وايطاليا والسويد والنرويج على رأس الدول المستوردة على الرغم من أنها تنتج كميات لا بأس بها من القمح.

وظهر الشرق الأقصى حديثا كمستورد للقمح نظرا للتركز السكاني الهائل به، ويخص الصين واليابان نحو خمس واردات القمح الدولية، ونظرا لآن آسيا تسعى لرفع مستوى معيشة شعوبها فدولها تميل للتخصص في إنتاج محاصيل نقدية أخرى وتبيعها وتستورد القمح، وبهذه الصورة يصبح استيراد القمح ارخص من إنتاجه داخليا.

وهناك دول تنتج القمح بكميات كبيرة لكنها لا تظهر في قائمة الدول المصدرة للقمح لأنها تستهلك كل إنتاجها وتكفي نفسها بنفسها.

وتعتمد تجارة القمح الدولية على مجموعة من الاتفاقيات الثنائية وبالسياسات الداخلية والخارجية لدول المصدرة والمستوردة، فعلى سبيل المثال تهب الولايات المتحدة القمح مجنا إلى بعض الدول التي ترتبط معها حلا لمشكلة الغذاء فيها، وينعكس هذا طبعا على تجارة القمح الدولية، ولهذا السبب فإن سوق

القمح الدولية ليست تنافسية بالكامل أي لا تؤدي المنافسة الحرة دورها كاملا في سوق القمح الدولية، وتؤثر السياسات الحكومية والاتفاقيات التجارية المختلفة على إنتاجه واستهلاكه الداخلي وعلى تجارته وأسعاره وهذه الإجراءات الحكومية إما أن تكون سالبة أو موجبة فالنمسا واليونان وإيطاليا تفرض رسوما جمركية على القمح الذي تستورده لأنه ينافس قمحها داخليا، أما انجلترا فتدخل القمح المستورد بلارسوم جمركية.

وقد زاد إنتاج القمح في الدول المتقدمة ولم يقابل هذه الزيادة في عرضه زيادة في الطلب عليه، نظرا لضعف القدرة الشرائية لمعظم الدول النامية المستوردة له، ولعدم توفر العملة الصعبة اللازمة لشراء القمح لديها، ولو تركت المسألة لفعل العرض والطلب لانخفضت أسعار الحبوب خاصة القمح ولنقص الإنتاج، ومعلوم كما ذكرنا سابقا أن العلاقة بين العرض والطلب لا تؤدي دورها بفعالية في تحديد أسعار القمح وإنتاجه واستهلاكه، ويرجع ذلك إلى السياسات التي تتبعها الدول المصدرة والمستوردة لقمح لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي تتمتع بقوة احتكارية على سوق القمح الدولية لأنها تساهم بأكثر من خمس الصادرات.

ومن هذا ظهرت مشاكل القمح المتعددة منها تراكم مخزونه، واضطرار الدول المصدرة إلى تصريف جزء من هذا الفائض بوسائل غير تجارية لا تؤثر على أسعار القمح مثل البيوع الخاصة والتسهيلات الائتمانية، وتعاونيات الحبوب، ولا تساهم الدول النامية في مخزون القمح بشيء يذكر على الرغم من زيادة إنتاجها، ويرجع ذلك إلى زيادة استهلاك القمح هناك.

ونظرا لزيادة مخزون القمح وصعوبة تسويقه لجأت الدول إلى أساليب مختلفة لمعالجة هذا الوضع حرصا على استقرار الأسعار التي تضمن دخلا مناسبا لفلاحيها، وتتلخص هذه الأساليب في خفض مساحة الحبوب المزروعة، ومنح تسهيلات ائتمانية، والبيوع الخاصة، وإعانة صادرات القمح.